

إطار مقترح للحوافز الضريبية في قطاع البترول من منظور بيئي

[١٨]

سعيد عبد المنعم محمد^(١) - وائل فوزى عبد الباسط^(٢) - أحمد محمد عبد العزيز^(٢)
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية

المستخلص

دور النظام الضريبي كجزء من السياسة البيئية المتبعة يكاد يكون غير موجود في مصر حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المطبقة على منح إعفاء للآلات والمعدات الجديدة المستوردة من الضريبة الجمركية أو السماح في بعض الأحيان بخصم إهلاك مرتفع من قيمة الآلات والمعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل في شروط وقيود معينة. ولم يتم فرض أى ضريبة ذات أسعار ضريبية عالية على المنتجات الملوثة للبيئة أو منح أى مزايا ضريبية على المنتجات صديقة البيئة.

وقد تناول البحث دور سياسة الإعفاءات الضريبية في الحفاظ على البيئة، وهل يمكن لسياسة الحوافز الضريبية الايجابية الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية السلبية في الحفاظ على البيئة.

وهدفنا الدراسة إلى التعرف على المشكلات البيئية التي يمكن أن تنشأ في قطاع البترول والأشكال المختلفة للضرائب البيئية. وقد استخدم الباحث قائمة استقصاء لتجميع بيانات الدراسة وتم تحليل البيانات من خلال اختبار الفا كرومباخ بالإضافة إلى كا ٢.

وكان من أهم نتائج البحث:

- التشريع الضريبي له دور هام في حماية البيئة، وذلك إذا أحسن استخدام أدواته لتحفيز المنشآت التي يؤدي نشاطها للإضرار بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- الإهلاك المعجل من أفضل الحوافز الضريبية التي ينبغي على المشرع الضريبي الأخذ به في مجال مكافحة التلوث.
- يعد الإعفاء الضريبي المحدد بمدة معينة من أكثر الحوافز الضريبية فعالية
- لا تصلح الضريبة وحدها كسياسة لمواجهة التلوث.

وكان من أهم توصيات البحث:

- ١- تفعيل وترشيد سياسة الحوافز الضريبية في قوانين الضرائب لتأخذ في اعتبارها البعد البيئي المرغوب فيه.
- ٢- إلزام المنشآت الصناعية بإرفاق تقرير بيئي معتمد من جهاز شؤون البيئة مع إقرارها الضريبي

الكلمات المفتاحية: مبدأ الملوث يدفع، الحوافز الضريبية البيئية، ضريبة الانبعاثات، ضريبة الكربون

مقدمة

يترتب على الطبيعة الخاصة لشركات البترول آثار بيئية تؤثر على القياس المحاسبي في جميع المراحل المرتبطة بصناعة البترول الخام والغاز الطبيعي، حيث يجوز أن توضح المعالجة المحاسبية للنشاط الفني والقانوني لهذا النوع من الصناعة ومدى تأثيره في عدالة القوائم والتقارير المالية في نهاية كل فترة محاسبية والذي قد يؤدي إلي الحصول علي إيرادات فورية متمثلة في الإنتاج والدخل الدوري أو قد ينتج عنهما اكتشافات مؤجلة الإنتاج وتوزيعها بأسلوب معين بين الفترات المالية المستقبلية، حيث أن العبرة هنا ليست مجرد وجود البترول الخام في باطن الأرض ولكن العبرة في مدى الوفرة الاقتصادية لهذه المادة الخام حتى تناسب تكاليف استخراجها وتصنيعها وتسويقها مع الإيرادات المتوقع تحقيقها مع الحصول علي هامش ربح ملائم.

ونظراً لإهتمام العالم بوجود بيئة صحية وأمنة، الأمر الذي دفع العديد من الدول البحث

عن مصادر بديلة حيث تم الالتفاف حول (أحمد فرح، ١٩٩٧):

أ- استخدام الغاز الطبيعي بدلا من البنزين.

ب- الايثانول بدلا من البنزين.

ت- استخدام الموتور الهجين في تشغيل محرك السيارة للخفض من مؤشرات تلوث الهواء.

مشكلة الدراسة

وتعتبر الملوثات البترولية من أهم عوامل التلوث خلال المائة سنة الأخيرة، كما أن المصادر البترولية نفسها من أخطر مصادر التلوث للهواء. وتسبب عمليات الكشف والاستخراج والإنتاج والتصنيع والاستهلاك البترولي تلوثا شديدا للهواء لدرجة أن معظم الملوثات الهوائية بالمركبات الكيميائية يكون في الأغلب مصدرها المشتقات البترولية المختلفة .

ويؤثر نشاط إستخراج البترول ونقله الذي تقوم به هذه الشركات على البيئة المحيطة بها، ولذلك فإنه تلقى على عاتقها مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بحماية العناصر البيئية. ويحتل موضوع الاحتباس الحراري كأحدى المشكلات البيئية التي يتعرض لها العالم أهمية عالمية بعد مؤتمر الأرض والاتفاقات الدولية من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، فقد تبنت الدول الصناعية حملات إعلامية واسعة أبرزت الخطر الداهم الذي حلب البيئة والمتمثل في احتمال ارتفاع حرارة الأرض نتيجة تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن حرق الوقود الاحفوري (البترول والغاز والطبيعي والفحم)، وبالرغم من انتخفيض نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو تتم بطرق عديدة إلا ان بعض الدول الصناعية سارعت في فرض ضرائب جديدة على المشتقات البترولية وأوصت دول العالم بفرض ضرائب مماثلة للحفاظ على البيئة (يحي حمود حسن، ٢٠٠٨)

إن دور النظام الضريبي كجزء من السياسة البيئية المتبعة يكاد يكون غير موجود في مصر حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المطبقة حالياً على منح إعفاء للآلات والمعدات الجديدة المستوردة من الضريبة الجمركية أو السماح في بعض الأحيان بخصم إهلاك مرتفع من قيمة الآلات والمعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل في شروط وقيود معينة. ولم يتم فرض أى ضريبة ذات أسعار ضريبية عالية على المنتجات الملوثة للبيئة أو منح أى مزايا ضريبية على المنتجات صديقة البيئة.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث الرئيسية في: " تحديد كيف يمكن للنظام الضريبي القضاء على الآثار البيئية السلبية سواء من ناحية فرض ضريبة بيئية أو منح حوافز للمنشآت التي تحافظ على البيئة"

ولعلاج مشكلة البحث يجب الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما الملوثات البيئية التي تنشأ من قطاع البترول؟
٢. ما الاشكال المختلفة للضرائب البيئية؟
٣. ما امكانية أن تكون للضرائب البيئية علاج الآثار البيئية السلبية التي يمكن أن تنشأ من قطاع البترول؟

٤. ما امكانية الإستفادة من التشريعات الضريبية الأجنبية في وضع إطار للضرائب البيئية في مصر؟
٥. ما امكانية وضع نموذج لقياس الأثر البيئي للضريبة المقترحة؟

أهمية البحث

إن الملوثات البيئية بصورة عامة والملوثات الناجمة من المنتجات البترولية بصورة خاصة لها تأثير سلبي على الكائنات الحية وعلى صحة الإنسان على حد سواء، وإن الحد من هذه الملوثات هي مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، ومن المعروف أيضاً أن للضرائب أغراض عدة منها غرض اجتماعي من خلال فرض ضريبة وينسب عالية على السلع والمواد المضره بصحة الإنسان.

إن الملوثات البيئية الناجمة من المنتجات البترولية لاتقل خطورة اذ لم تكن أشدها خطورة، وفرض الضريبة على هذه الملوثات هو من أجل المحافظة على صحة الإنسان وعلى الموارد الطبيعية من هذه الملوثات بالإضافة إلى هذا الغرض هناك غرض آخر هو زيادة الإيرادات الضريبية وتغذية الخزنة العامة بالأموال ومن الممكن استخدام الإيرادات الناتجة من هذا النوع من الضرائب في إنشاء مراكز صحية متخصصة لمعالجة الأشخاص المصابين من جراء هذه الملوثات ويمكن إنفاقها أيضاً في مشاريع من شأنها تحسين الأداء البيئي وكذلك تعويض المصابين من جراء هذه الملوثات، وبذلك تكون الضريبة البيئية قد ساهمت وبشكل كبير في الحد أو التقليل من الملوثات البيئية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. دراسة المشكلات البيئية التي يمكن أن تنشأ في قطاع البترول.
٢. دراسة الأشكال المختلفة للضرائب البيئية.

٣. دراسة مقارنة للتشريعات الضريبية التي تطبق نظام الضرائب البيئية، ومدى إمكانية الإستعانة بهذه التجارب في مصر؟
٤. إقتراح نموذج يمكن من خلاله قياس الأثر البيئي للضريبة البيئية المقترح تطبيقها في مصر.

وأخيراً: أساليب الدراسة

عينة الدراسة: استخدم الباحث أسلوب المعاينة الإحصائية، وقد تم تطبيقها من خلال عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة حيث أن حجم كل طبقة غير معروف بالتالي لا يمكن استخدام المعاينة العشوائية الطبقية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- مقاييس الاعتمادية
- اختبار T المحسوبة
- اختبار كا^٢

دور سياسة الإعفاءات الضريبية في الحفاظ على البيئة:

يرى الباحث أن الإعفاء الضريبي يعد تنازل من الدولة عن جزء من مواردها لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية، وتعتبر هذه الإعفاءات استثناء من قاعدة العمومية والتي تعني عدم التمييز بين الأفراد والطبقات وإنما يخضع الجميع للضرائب التي تفرضها الدولة، ويرى الباحث أن هناك هدفاً يسبق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو هدف الحفاظ على البيئة من التلوث ويُعد هذا الهدف من الأهداف التي يجب أن تسعى إلى تحقيقه كافة السياسات المالية والاقتصادية في الدولة.

تعد الإعفاءات الضريبية من إحدى صور الحوافز الضريبية التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مجال مكافحة تلوث البيئة، سواء أكان الإعفاء في مجال الضرائب المباشرة أو في مجال الضرائب غير المباشرة، ففي مجال الضرائب المباشرة ويقصد بها الضرائب التي تفرض على الدخل ورأس المال بصورة مباشرة يمكن أن يقترن الإعفاء منها (كلياً أو جزئياً) بعوامل تتحدد طبقاً لأهداف المشرع، فقد يتحدد الإعفاء بفترة زمنية معينة، وقد يشمل كل الأرباح أو

جزء منها، وقد يقترن بنشاط ما، وفي هذه الحالة يمكن للمشرع منح الإعفاء للمشروعات والأنشطة التي تعمل في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث (وعلى سبيل المثال إعفاء الأرباح التي تحققها شركات النظافة بشرط عدم تلويثها للبيئة أو المنشآت التي تنتج منتجات تستخدم في هذا المجال)، وقد يكون الإعفاء لأرباح مشروع أو نشاط ما يقام في منطقة معينة (كالمناطق النائية أو المناطق العمرانية الجديدة مما يساعد على تخفيض درجة التلوث في المدن الرئيسية ذات الكثافة السكانية المرتفعة بشكل غير مباشر)، وفي جميع الأحوال ولضمان فعالية الإعفاء الضريبي يتعين أن ينصب على الأرباح الناشئة عن النشاط الذي يسهم في مكافحة تلوث البيئة بصورة فعلية.

وفي مجال الضرائب غير المباشرة - والتي تفرض على تداول الثروة واستعمالها فيعد الإعفاء من الضريبة الجمركية أو من الضريبة العامة على المبيعات من أهم صورها، ويستلزم مكافحة تلوث البيئة استيراد أجهزة أو معدات أو آلات أو مواد معينة وهنا يبرز دور الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، كما قد تنتج هذه المستلزمات محلياً وفي هذه الحالة يبرز دور الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة سواء أكانت تفرض في مرحلة واحدة أو على عدة مراحل ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax)، وتتمثل أهمية الإعفاء من الضرائب غير المباشرة في مجال مكافحة التلوث لما يترتب عليه من تخفيض الأعباء المالية التي قد تتحملها المنشأة عند اقتنائها أي مستلزمات تستخدمها لمكافحة التلوث سواء بالاستيراد من الخارج أو الشراء من السوق المحلي، بالإضافة إلى ما يوفره الإعفاء من ضريبة المبيعات على تشجيع الإنتاج المحلي ودعم للصناعة الوطنية وزيادة قدراتها التنافسية (رمضان صديق محمد، ١٩٩٣)

وتتعدد صور الإعفاءات الضريبية التي تتضمنها التشريعات الضريبية المختلفة وتتنوع من دولة لأخرى، ففي الفلبين يمنح قانون البيئة إعفاء يعادل ٥٠% من الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات من آلات السيطرة على التلوث.

كما تلزم بعض القوانين الخاصة بالثروة النفطية - في بعض الدول - الشركات العاملة في استخراج البترول في أراضيها باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع الإضرار للمحافظة

على البيئة، ومن أمثلة ذلك ما جاء بقانون صيانة الثروة النفطية والمواد الهيدروكربونية العراقي من إلزام هذه الشركات باتخاذ كافة الإجراءات لمنع الإضرار والمخاطر التي تنشأ عن عملياتها ولمنع تلوث المياه السطحية والجوفية، وفي مقابل هذه الالتزامات والتي تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية فإن عقود الامتياز البترولي تشتمل على إعفاءات جمركية شاملة للآلات والمعدات المخصصة لمكافحة التلوث والتي تستخدمها هذه الشركات.

ومن الأمثلة على استخدام الإعفاءات في مجال الضرائب المباشرة ما يمنحه قانون تنظيم الصناعة في تاوان من إعفاء ١٠% من الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل للمنشآت الصناعية، إذا تم استخدام الأرباح المحتجزة في أغراض معينة تتضمن:

- شراء أنواع مختلفة من المنتجات تشمل أجهزة ومعدات مكافحة تلوث البيئة.
- سداد قروض تم اقتراضها لغرض شراء المعدات والأجهزة السابقة.
- الاستثمار في صناعات معينة تم تخصيصها بمعرفة الحكومة.

كما منحت النرويج إعفاء ضريبياً للشركات التي تقوم باستخراج الغاز الطبيعي، ومنحت الدانمارك والسويد وفنلندا إعفاء ضريبياً على الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء (طلعت عبد العظيم مثولى، ٢٠٠١)

دور سياسة الحوافز الضريبية الايجابية في الحفاظ على البيئة:

١- مسموحات الإهلاك: تتطوي النماذج البديلة لمسموحات الإهلاك كأحد الحوافز الضريبية على مجموعتين رئيسيتين: وهما، نموذج الإهلاك المعجل، ونموذج الإهلاك الإضافي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١/١ الإهلاك المعجل: ويقصد بالإهلاك المعجل السماح بإهلاك قيمة الأصل الرأسمالي خلال فترة زمنية تقل عن العمر الإنتاجي المقدر لهذا الأصل، ولقد لجأت بعض الدول إلى هذا الأسلوب كحافز ضريبي لأنه يعد أمراً ضرورياً للمحافظة على رأس المال المستثمر في الأصول الرأسمالية، كما يعد حافزاً على تشجيع الاستثمار في هذه الأصول، ويؤدي هذا الأسلوب إلى تخفيض الالتزامات الضريبية في السنوات الأولى من عمر الأصل في مقابل زيادتها في السنوات الأخيرة من هذا العمر، وبذلك فإنه يعتبر قرصاً بدون فائدة مقدماً من

الدولة متمثلاً في مبلغ الضريبة المتوفر في السنوات الأولى من عمر الأصل (مجمد عباس بدوى، ١٩٩٣)

٢/١ الإهلاك الإضافي Additional Depreciation : يقصد بالإهلاك الإضافي السماح للمنشأة بخصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل الرأسمالي من الدخل الخاضع للضريبة (Taxable Income) في السنة الأولى للاستثمار، بجانب خصم الإهلاك العادي لذلك الأصل، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون مجموع قيمة أقساط الإهلاك العادي والإضافي أكبر من تكلفة إقتناء الأصل بمقدار الإهلاك الإضافي.

ومن أهم ما يتميز به هذا الحافز أنه يتيح للمشرع الضريبي وضع معدلات مختلفة للقسط المبدئي يرتبط كل معدل منها بمتغير أو أكثر من المتغيرات المطلوب التأثير عليها، كنوع الأصل من حيث مدى التقنية المستخدمة أو نوع الناتج أو المنطقة التي يتم فيها الاستثمار، فضلاً عما يتميز به من سهولة في التطبيق وكونه يسمح بخصم يزيد مقداره عن تكلفة الأصل، في حين أن القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته لم يدرج ضمن نصوصه أى إهلاكات إضافية (سعيد عبد المنعم محمد، ٢٠٠٩).

واستخدم هذا الحافز في مجال مكافحة التلوث في العديد من الدول وأمثلة ذلك (عبد المنعم بن ابراهيم، ٢٠٠٢):

- في فرنسا تم السماح للمشروعات التي تعمل في قطاع البترول بخصم ٥٠% من قيمة الأصول المستخدمة للأغراض البيئية كمعدل إهلاك إضافي.
- في الهند تم السماح لبعض الصناعات بخصم ٢٠% من تكلفة اقتناء الآلات والمعدات الجديدة بما في ذلك آلات ومعدات مكافحة التلوث كإهلاك إضافي، ترتفع هذه النسبة إلى ٣٥% لبعض الصناعات الهامة.

٢- أسعار الضرائب المخفضة Reduced Tax Rates: ويقصد بها استخدام سعر الضريبة كحافز، من حيث التمييز بين الأنشطة بخضوع بعضها لسعر ضريبي أقل من غيرها من الأنشطة وفقاً لما تمليه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرغوبة، ويتم

حساب الميزة الضريبية بقيمة الفرق بين الضرائب المحسوبة على أساس الأسعار العادية وتلك المحسوبة على أساس الأسعار المخفضة (عز الدين إبراهيم، ١٩٩٣). ويرى البعض أن اللجوء لهذا الحافز الضريبي يجب أن يتم في أضيق الحدود لأنه يتنافى مع المبادئ الضريبية المتعارف عليها ومنها مبدأ العمومية، وهو أحد أركان تحقيق العدالة الضريبية، في حين يرى البعض الآخر أن استخدام أسعار الضرائب المخفضة في النظم الضريبية الحديثة لا يتنافى مع مبدأ العمومية، إذا تمت التفرقة بين أسعار الضرائب على أساس المصادر المختلفة للدخل.

ويتفق الباحث مع الرأي الأخير لأن أسعار الضرائب المخفضة يعد حافزاً ضريبياً تستخدمه الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية، فتقوم الدولة مثلاً بتميز بعض المشروعات لمكافحتها لتلوث البيئة، وذلك لتحقيق الهدف البيئي المرغوب فيه. وقد استخدم هذا الحافز في مجال مكافحة التلوث في فرنسا، عندما اشترط المشرع عدم تلويث المياه للاستفادة من أسعار الضرائب المخفضة، كما قامت فنلندا بتخفيض سعر الضريبة إلى ٥٠% على شركات استخراج الغاز الطبيعي.

٣- استرداد الضريبة: **Tax Recovery**: ويعرف بأنه حافز يتعلق بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الرأسمالية، فهو يسمح برد الضريبة المدفوعة عن هذه الأرباح إذا ما تم استخدام ثمن البيع في شراء أصول رأسمالية جديدة تحل محل الأصول القديمة، وقد يكون هذا الرد بخصم الضريبة المدفوعة عن الأرباح الرأسمالية من الضريبة المستحقة على المنشأة في السنة أو السنوات التالية للبيع، أو بإعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة من البيع ولكن بشروط معينة يحددها القانون.

وقد استخدم المشرع الإنجليزي هذا الحافز عندما أبقى الأرباح الناتجة عن بيع الأصول الرأسمالية من الخضوع لضريبة الشركات بالشروط الآتية (نادية راضى عبد الحليم، ١٩٩٢):

- استخدام ثمن البيع بالكامل في شراء أصول جديدة من نفس النوع، وإذا استخدم جزء منه فقط يكون الإعفاء بنسبة المستخدم فقط.
- استخدام الأصول الجديدة في أغراض النشاط.
- تم حيازة الأصول الجديدة خلال فترة سنة قبل أو بعد التصرف في الأصول القديمة.

٤- **الخصم الضريبي Tax Credit**: ويُعرف الخصم الضريبي بأنه حافز يتعلق بتخفيض الضرائب المستحقة بنسبة من تكلفة الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة خلال السنة، فهو يسمح بإعطاء نفس معدل الخصم - كنسبة من الاستثمار - لكل المنشآت بغض النظر عن معدل الضريبة.

ويتبع هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يسمح المشرع الأمريكي بخصم نسبة مئوية معينة من تكلفة الآلات والمعدات المشتراة جديدة، وذلك من مبلغ الضريبة المستحقة في سنة الحصول عليها على النحو التالي (محمد عبد العزيز خليفة، ٢٠١٤):

- % بالنسبة للآلات والمعدات التي يكون عمرها سبع سنوات أو أكثر.
- %٦,٦٧ بالنسبة للآلات والمعدات التي يكون عمرها من خمس سنوات إلى أقل من سبع سنوات.
- %٣,٣٤ بالنسبة للآلات والمعدات التي يكون عمرها من ثلاث سنوات إلى أقل من خمس سنوات.

أما الآلات والمعدات التي يكون عمرها أقل من ثلاث سنوات، فلا يمنح أصحابها أي خصم ضريبي لهذا الاستثمار، ولمنع المنشآت من التصرف في الآلات والمعدات ببيعها قبل نهاية عمرها المحدد، قضى المشرع الأمريكي باسترداد جزء من الخصم الضريبي (على أساس %٢ لكل سنة من سنوات الحياة وحتى بداية التصرف أو التوقف عن الاستخدام) ليضم إلى الأرباح الخاضعة للضريبة في السنة التي تم فيها التصرف أو التوقف عن الاستخدام (سعيد عبد المنعم، ٢٠٠٩).

يُعد الخصم الضريبي من أكثر صور الحوافز الضريبية المستخدمة في مجال مكافحة التلوث في العديد من الدول، وله دور كبير في تشجيع الاستثمار في الأصول الرأسمالية، كما أن ضرره بالهدف المالي يكون على المدى القصير وليس على المدى البعيد، لأنه على المدى البعيد سوف تزداد الحصيلة الضريبية نتيجة لزيادة عدد المشروعات الاستثمارية وخاصة مشروعات حماية البيئة، حتى وإن لم تزداد الحصيلة الضريبية في المدى البعيد فإنه يوفر تكاليف باهظة تتحملها الدولة نتيجة قيامها بمكافحة التلوث البيئي.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن هناك أشكالاً مختلفة من الحوافز الضريبية - بخلاف الإعفاءات الضريبية - استخدمت في مجال مكافحة التلوث في العديد من الدول، وتقوم بدورها في هذا المجال بما توفره من دافع لمصادر التلوث للاستفادة من هذه الحوافز المتاحة في مجالات الاستثمار وبخاصة الاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث، كما قد تكون دافعاً لإعادة توجيه الموارد إما داخلياً أو خارجياً بحيث يتم الاستثمار في المناطق التي تتخفف فيها أضرار التلوث وتتزايد فيها منافع ومزايا الحوافز الضريبية (محمد عبد العزيز خليفة، ٢٠١٤).

دور الحوافز الضريبية السلبية (ضريبة التلوث) فى الحفاظ على البيئة:

يقصد بالحوافز الضريبية السلبية للحفاظ على البيئة تلك الضريبة التي تفرض على المنشآت البترولية لكونها تنتج منتجاً غير صديق للبيئة أو تستخدم آلات أو معدات ملوثة للبيئة، ويؤدى دفع الضرائب على التلوث إلى بحث المنشآت الملوثة للبيئة عن وسيلة تتخلص بها من عبء الضريبة عن طريق الاستثمار طويل الأجل فى تكنولوجيا تحسين البيئة أو إحلال تكنولوجيا صناعية جديدة تقلل من تلوث البيئة، ومن أمثلة ذلك:

١- **ضريبة الكربون:** تعرف ضريبة الكربون (Carbon Tax) بأنها تلك الضريبة التي تفرض على مصادر الطاقة المختلفة، وخاصة تلك المصادر التي تتسبب في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وهى من الضرائب غير المباشرة والتي تتميز من الناحية المالية والاقتصادية بإمكانية نقل عبئها إلى الغير، كما أنها تتميز بتأثيرها المباشر والفوري على الأسعار بالنسبة لأنواع الوقود الأحفوري.

ويتمثل وعائها في سلعة معينة وهى الوقود الأحفوري، وهنا تكمن سهولة نقل عبئها إلى الأمام وإلى الخلف، وللتوضيح أكثر فإن فرض الضريبة بمناسبة عمليات بيع وشراء البترول يترتب عليه نقل جزء من عبئها للمستهلك أى إلى الأمام وتحميل البائع بجزء والذي سيحاول نقله إلى الخلف أى إلى الدول المنتجة عن طريق ممارسة الضغط عليها لتخفيض ثمن المنتج.

يتم تحصيل الضريبة بإحدى طريقتين (ماجد عبد الله المنيف، ٢٠٠٦):
الطريقة الأولى: يتم بمقتضاها فرض الضريبة وتحصيلها في مرحلة الإنتاج أى على الشكل الخام لأنواع الوقود الأحفوري، وتتميز هذه الطريقة بسهولة من الناحية الإدارية بالإضافة إلى أخذ مستوى الانبعاث في الاعتبار خلال عملية الإنتاج وعند تحديد سعر الضريبة.
الطريقة الثانية: تقوم على أساس تحصيل الضريبة من المستهلكين النهائيين، أى يتم تحديد سعر الضريبة على المنتج النهائي (الجازولين الديزل، الميثان،.... الخ) طبقاً لحجم غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من كل وقود، وتتميز هذه الطريقة بإمكانية الاستفادة من الهيكل السائد لضرائب الاستهلاك والعمل على دمج ضرائب الكربون فيه.
يتضمن الاقتراح الخاص بفرض هذه الضريبة الإعفاءات التالية (حسين عبد الله، ١٩٩٢):

- ١- الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج.
- ٢- جواز الإعفاء كلياً أو جزئياً للمنشآت ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، وإن كان هناك انتقاد لهذا النوع من الإعفاءات والتي قد تؤدي إلى عدم مصداقية الضريبة وتزعزع الثقة بها، كما تتعارض هذه الإعفاءات مع الهدف المعلن للضريبة وهو العمل على تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد كان من المقدر أن تؤدي هذه الإعفاءات إلى تخفيض دخل الضريبة بمقدار ١٤% في عام ٢٠٠٥.
- ٣- جواز الإعفاء من الضريبة - كلياً أو جزئياً - في حالة قيام بعض الصناعات باستثمارات تستهدف الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أو في الأحوال التي تشدد فيها المنافسة التجارية من جانب الدول التي لا تفرض إجراءات مماثلة.
- ٢- **ضريبة الانبعاثات (Emission Tax):** تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الإقتصادية، حيث تعكس قيمة الأثار الخارجية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة. ويؤدي هذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة إلى لجوء المنتجين إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها سبب التلوث البيئي.

ثامنا: نتائج التحليل الاحصائي

جدول رقم (1): الأسلوب المناسب للحوافز الضريبية البيئية الايجابية في قطاع البترول

م	الرمز	مقياس ليكرت						النتائج الاحصائية	
		عدد %	معارض بشدة	غير موافق	عدم ابداء رأي	موافق	موافق بشدة	معامل كا ²	مستوى المعنوية
الاهلاك المعجل									
١	X11	عدد	٢٨	٤٢		٢٥	١٧	١١,٦٤٣	٠,٠٠٠
		%	٢٥	٣٧,٥		٢٢,٣	١٥,٢		
٢	X12	عدد	١١	٣٠		٧١	٥٠,٣٧٥	٠,٠٠٠	
		%	٩,٨	٢٦,٨		٦٣,٤			
الاهلاك الاضافي									
٣	X21	عدد	٢٩	٤٢		٢٥	١٦	١٢,٥٠٠	٠,٠٠٠
		%	٢٥,٩	٣٧,٥		٢٢,٣	١٤,٣		
٤	X22	عدد		٢٩	١٢	١٦	٥٥	٤٠,٣٥٧	٠,٠٠٠
		%		٢٥,٩	١٠,٧	١٤,٣	٤٩,١		
اسعار الضريبة المخفضة									
٥	X31	عدد		٤		٤٤	٦٤	٥٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
		%		٣,٦		٣٩,٣	٥٧,١		
استرداد الضريبة									
٦	X41	عدد	٣	٦٨		٢٣	١٨	٨٣,٩٢٩	٠,٠٠٠
		%	٢,٧	٦٠,٧		٢٠,٥	١٦,١		
٧	X42	عدد		١١		٣٩	٦٢	٤٣,٩٤٦	٠,٠٠٠
		%		٩,٨		٣٤,٨	٥٥,٤		
الخصم الضريبي									
٨	X51	عدد	١٧	٨٧		٨		٤٢,٥	٠,٠٠٠
		%	١٥,٢	٤٧,٧		٣٧,١			

ويتضح من الجدول رقم (1) السابق بأنه قد جاءت نتيجة الاستجابات على، والمتعلق بالحوافز الضريبية البيئية الايجابية في قطاع البترول الواردة بقائمة الاستبيان باستجابات متباينة، حيث جاءت نتيجة قيمة كا² معنوية موجبة بمستوى معنوية أقل من ٥% مما يدل على اتجاه عينة البحث نحو الموافقة على العبارات محل التساؤل وفقا لمدي أهمية نسبية تعبر عنها قيمة كا².

وكانت الاهمية النسبية للحوافز البيئية الايجابية تتمثل في استرداد الضريبة ثم الاهلاك المعجل وأسعار الضريبة المخفضة ثم الخصم الضريبي وفي النهاية الاهلاك الاضافي.

جدول رقم (٢): الأسلوب المناسب للحوافز الضريبية البيئية السلبية في قطاع البترول

م	الرمز	عدد %	مقياس ليكرت				النتائج الاحصائية		
			معارض بشدة	غير موافق	عدم إبداء رأي	موافق	موافق بشدة	معامل كا ٢	مستوى المعنوية
ضريبة الكربون									
٩	X61	عدد	٢٨	٥١		١٥	١٨	١٣,٧	٠,٠٠٠
		%	٢٥	٤٥,٥		١٦	١٣,٣		
١٠	X62	عدد	٢٣	٢٠		٦٩		٤٩,٨	٠,٠٠٠
		%	٢٠,٦	١٧,٨		٦١,٦			
ضريبة الانبعاثات									
١١	X71	عدد		٢٣	٣٢	٦	٥١	٤٠,٣٥٧	٠,٠٠٠
		%		٢٠,٧	٢٨,٨	٥	٤٥,٥		

ويتضح من الجدول رقم (٢) السابق بأنه قد جاءت نتيجة الاستجابات على، والمتعلق بالحوافز الضريبية البيئية السلبية في قطاع البترول الواردة بقائمة الاستبيان باستجابات متباينة، حيث جاءت نتيجة قيمة كا ٢ معنوية موجبة بمستوى معنوية أقل من ٥% مما يدل على اتجاه عينة البحث نحو الموافقة على العبارات محل التساؤل وفقا لمدي أهمية نسبية تعبر عنها قيمة كا ٢ .

وكانت الاهمية النسبية للحوافز البيئية السلبية تتمثل في ضريبة الكربون يليه ضريبة الانبعاثات.

إطار مقترح للحوافز الضريبية لوسيلة لمكافحة تلوث البيئة:

يفضل الباحث سياسة منح حوافز ضريبية إيجابية (بخلاف الإعفاءات الضريبية) وذلك لمكافحة التلوث بدلاً من سياسة الحوافز السلبية المتمثلة في فرض ضريبة على التلوث وذلك للوقاية من التلوث، كما أن الضريبة تأتي بعد أن يكون الملوث قد لوث البيئة فعلاً، وهذا التلوث لا يعوضه فرض الضريبة، ومن هنا يأتي دور سياسة الحوافز الضريبية في تشجيع المجتمع الإنتاجي بأكمله على منع التلوث والمحافظة على البيئة وذلك بإعفاء من يصل إلى الحد المسموح به فقط للتلوث.

كما أن هذه السياسة تؤدي إلى تجنب الكثير من القصور الذي ينتج عن استخدام الضريبة وحدها كأداة لمكافحة التلوث، ولكن إلى الآن لا توجد أي حوافز ضريبية مباشرة للحفاظ على البيئة من التلوث في مصر، وهذه السياسة ضرورية لتشجيع المنشآت على إزالة التلوث والحد منه في حدود النسب المسموح بها، فعند وصول المنشأة إلى الحد المسموح به للتلوث يصبح من حقها إعفاء تقرر القوانين الضريبية، وعليه يتم الوصول إلى مرحلة متقدمة لحل مشكلة التلوث حيث يتم تجنب العديد من آثار ومخاطر التلوث الصحية والاقتصادية، وما تعكسه من أضرار اجتماعية واقتصادية بالغة قد يصعب معالجتها مع ارتفاع تكاليفها الباهظة وأضرارها التي لا يمكن تجنبها، وأيضاً محاولة جادة لحل المشكلات قبل وقوعها سواء الصحية والاجتماعية والاقتصادية وهذا ما تنتشده الدولة لمحاربة التلوث.

إن تطبيق سياسات الحوافز الضريبية الإيجابية لها دور فعال في مجال مكافحة تلوث البيئة، فعلى مستوى المستثمر الفرد يكون التأثير إيجابياً في اتجاه اتخاذ قرار الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال وتوجيهها لهذا المجال، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، فيكون لهذه الحوافز دور هام في مجال مكافحة تلوث البيئة إذا ما تقرر منح هذه الحوافز طبقاً لسياسة علمية مدروسة لاستخدامها في مكافحة تلوث البيئة، حيث قد تعمل على جذب الكثير من المستثمرين للاستثمار في الصناعات والمجالات الأقل تلويثاً بالبيئة وهي بذلك تعمل على خلق ووجود سوق جديدة في المجال البيئي متمثلاً في آلات ومعدات وأجهزة مكافحة تلوث البيئة، بل ووجود سوق متعلقة بشهادات ورخص التلوث للوصول إلى الحد المسموح به، كما أن هناك العديد من المستثمرين الذين يرغبون في العمل في بيئة نظيفة خالية من التلوث، وبالتالي تحقيق آثاراً إيجابية في صالح المجتمع ككل.

وعلى الرغم من الاتفاق حول وجود آثار سلبية لهذه الحوافز متمثلة على المشروعات الاستثمارية وفي ضياع جزء من الحصيلة الضريبية للدولة، إلا أن ذلك مرتبط أساساً بسياسة منح الحوافز الضريبية الإيجابية نفسها وهنا يجب التمييز بين حالتين: للمشروع بمجرد قيامه وتأسيسه ودون ضوابط أو قواعد أو حدود تقيد حقه في هذا الإعفاء، وهذا يؤدي بالتأثير سلباً على الحصيلة الضريبية.

الحالة الثانية، سياسة القصر والاختيار في تقرير الإعفاءات، والتي يقصد بها منح الإعفاءات لمشروعات منتقاة ومختارة بحيث لا يستفيد منها إلا المشروعات التي تحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشركات البترول، ولا شك أنه بتحقيق ذلك يمكن القول أن الأثر السلبي يصبح لا ضرر منه.

ويرى الباحث أن الحالة الثانية والتي تعتمد على سياسة القصر والاختيار في تقرير الحوافز الضريبية الإيجابية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقرير ومنح هذه الحوافز للحفاظ على البيئة من التلوث، أى لا يستفيد من هذه السياسة إلا المشروعات التي تحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن هنا يمكن القول بأن سياسة ترشيد وتقرير تلك الحوافز - وبخاصة في المجال البيئي: يمكن أن يحد من الآثار السلبية على الاستثمارات والحصيلة الضريبية، وذلك من خلال ما يلي:

١- تحقيق وفورات اقتصادية ينتج عنها حصيلة ضريبية في الأجل المتوسط والأجل الطويل قد تفوق الحصيلة المضحى بها في السنوات الأولى المعفاة من الضريبة، وذلك من خلال توجيه سياسة الحوافز الضريبية لمجالات وأنشطة ضرورية تحتاج إليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢- تعمل سياسة ترشيد الحوافز الضريبية وتوجيهها إلى المجالات التي تحتاج إليها خطة التنمية إلى توفير الموارد المحدودة التي كانت ستنتفق على هذه المجالات، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- توجيه الاستثمارات إلى مشروعات تتميز بكثافة العمالة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي يصعب حلها من خلال موارد الدولة.
- توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الإنتاجية والتي يترتب على إقامتها الحد من الواردات وزيادة حجم الصادرات وبالتالي توفير النقد الأجنبي اللازم للتنمية.
- توجيه الاستثمارات إلى مشروعات مكافحة تلوث البيئة والتي يترتب على إقامتها وجود بيئة نظيفة خالية من التلوث وبالتالي التأثير بالإيجاب على الصحة العامة والممتلكات والحد

من التكاليف الباهظة التي ستفقد الدولة في سبيل مكافحة التلوث، ويؤدي ذلك أيضا إلى إقامة مشروعات جديدة أخرى وما يتبع ذلك من ضرائب ورسوم أخرى لم يكن من الممكن تحصيلها بدون تأسيس هذه المشروعات.

٣- يمكن الحد من التهرب الضريبي والذي بدوره يؤثر على الحصيلة الضريبية، وذلك من خلال سد الثغرات في التشريعات المقررة للحوافز الضريبية، كما يؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى زيادة التهرب من الضرائب وبالتالي انخفاض عام في الحصيلة الضريبية.

٤- يؤدي ترشيد وتوجيه المعاملة الضريبية للمشروعات المتماثلة إلى تحقيق العدالة بين الممولين وما يترتب على ذلك من زيادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

٥- إن خفض العبء الضريبي من خلال خفض سعر الضريبة أو إعادة النظر في أسلوب الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية بعد الضرائب، وما يترتب على ذلك من تخفيض فترة استرداد رأس المال المستثمر في المشروع ومن ثم زيادة قيمته الحالية، وهذا العامل من العوامل الهامة والأساسية التي تتخذ على أساسها قرارات الاستثمار مما يؤدي إلى جذب وتوفير استثمارات جديدة ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية في الأجل المتوسط والطويل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- ١- التشريع الضريبي له دور هام في حماية البيئة، وذلك إذا أحسن استخدام أدواته لتحفيز المنشآت التي يؤدي نشاطها للإضرار بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ٢- استخدام التكنولوجيا النظيفة والأمنة بيئياً في المنشآت البترولية أصبح مطلباً هاماً من المتطلبات البيئية الحديثة.
- ٣- الحوافز الضريبية لها دور هام في مجال الحفاظ على البيئة، إذا ما أحسن اختيار أدواتها، فهي تجعل للتلوث ثمناً تضعه المنشآت في خططها الإنتاجية، وبالتالي تعد دافعاً لمصادر التلوث للاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث، أو استخدام عناصر إنتاج لا ينشأ عنها

- تلوثياً للبيئة، أو إعادة توجيه الاستثمار للمناطق التي تتخفف فيها أضرار التلوث وتتزايد فيها مزايا الحوافز الضريبية.
- ٤- أهمية استخدام الرقابة الحكومية المباشرة لمساندة الحوافز الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة، ويتوقف ذلك على المقدرة التنظيمية لجهاز شئون البيئة.
- ٥- الإهلاك المعجل من أفضل الحوافز الضريبية التي ينبغي على المشرع الضريبي الأخذ به في مجال مكافحة التلوث، لالتزامه بالقواعد العامة لقياس الدخل الضريبي من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتباطه المباشر بتوجيه الاستثمارات نحو أصول رأسمالية جديدة ومستعملة أقل تلوثياً للبيئة، وبالتالي يمكن ربطه بالأصول الرأسمالية التي تخدم مكافحة التلوث بصورة مباشرة.
- ٦- تقوم فلسفة ضريبة التلوث على أساس مبدأ "من يلوث يدفع" والذي يعد من أهم المبادئ في اقتصاديات البيئة وبمقتضاه يتحمل المتسبب في التلوث بتكاليف التلوث، مما يؤثر على ارتفاع أسعار منتجات المنشآت الملوثة، وفي نفس الوقت لا تزداد أسعار منتجات المنشآت الأخرى التي لا تسبب تلوثاً للبيئة.
- ٧- عدم وجود حاجة لاستخدام الإعفاءات الضريبية المطلقة في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث، لأنها تضر بالخزانة العامة للدولة.
- ٨- يعد الإعفاء الضريبي المحدد بمدة معينة من أكثر الحوافز الضريبية فعالية لما قد يؤدي إليه من حث المشروعات والأنشطة المستفيدة منه على تطوير سياساتها باستمرار لتخفيض درجة التلوث بعد انقضاء فترة الإعفاء وكذلك تحمل جزء من تكاليف التلوث بعد ذلك.
- ٩- الجمع بين المعيار المسموح به للتلوث والضريبة يحقق تحكماً أكبر لمنع التلوث.
- ١٠- لا تصلح الضريبة وحدها كسياسة لمواجهة التلوث الناجم عن العناصر السامة والخطرة لأنه من غير المجدي أن نكتفى بفرض ضرائب على إصدارات الزئبق مثلاً أو غيره من العناصر السامة.
- ١١- وجود حاجة ضرورية وملحة لاستخدام باقي الحوافز الضريبية الايجابية في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث.

- ١٢- خصم النفقات البيئية من الوعاء الخاضع للضريبة، وكذلك وجود نص صريح بجواز خصم النفقات البيئية من الوعاء الخاضع للضريبة.
- ١٣- يؤدى منح حوافز ضريبية في مجال الحفاظ على البيئة إلى زيادة الحصيلة الضريبية في المدى الطويل نتيجة لزيادة الاستثمارات.
- ١٤- أهمية وضرورة استخدام سياسة الحوافز الضريبية لجذب وتشجيع الاستثمارات وبصفة خاصة الاستثمارات البيئية.
- ١٥- أهمية وضرورة وجود قوانين ونصوص ضريبية تتعلق بمكافحة التلوث البيئي في مصر.

ثانياً: التوصيات:

- ١- النص صراحة على إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الخارج بقصد حماية البيئة من التلوث من كافة أنواع الضرائب والرسوم.
- ٢- تقرير إعفاء مماثل في حالة شراء الآلات والمعدات الخاصة بحماية البيئة من داخل الدولة، يعادل أو يقترب من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم التي كان يمكن للمنشأة أن تدفعها إذا قامت باستيراد هذه الآلات والمعدات من الخارج.
- ٣- السماح برد الضريبة في حالة قيام المنشأة بشراء آلة جديدة تستخدمها بغرض حماية البيئة وفي حدود قيمة هذه الآلة.
- ٤- النص على إعفاء عملية بيع الآلات والمعدات الخاصة بحماية البيئة من الضريبة على القيمة المضافة بما يشجع على شرائها وعدم تحمل المشتري أعباء إضافية قد تعوقه عن القيام بواجبه تجاه الحفاظ على البيئة.
- ٥- إقتراح إلزام المنشآت بشراء آلات ومعدات الحفاظ على البيئة والسماح للجهات المعنية بالتفتيش عليها بصفة دورية للتأكد من سلامتها وكفاءتها في الحفاظ على البيئة.
- ٦- تفعيل وترشيد سياسة الحوافز الضريبية في قوانين الضرائب لتأخذ في اعتبارها البعد البيئي المرغوب فيه.
- ٧- إلزام المنشآت الصناعية بإرفاق تقرير بيئي معتمد من جهاز شئون البيئة مع إقرارها الضريبي يفيد بمدى التزامها بالسلوك البيئي المناسب، ويتخذ كأساس لتقويم التأثير البيئي للمنشأة، وبالتالي مدى استفادتها من الحوافز الضريبية.

- ٨- قصر عملية منح الحوافز الضريبية على الأنشطة والمنشآت والمنتجات التي تخدم مكافحة التلوث بصورة مباشرة، وأن تقتصر سلطة منح الحوافز الضريبية على المشرع الضريبي بالتعاون مع الجهة المختصة بحماية البيئة.
- ٩- التوصية أن يكون هناك تناسباً طردياً بين مقدار الحافز الضريبي المقرر وبين مساهمة المنشأة التي تحصل على هذا الحافز في منع أو إزالة أو تخفيض درجة التلوث، وهذا يعنى تزايد مقدار الحافز المقرر كلما كانت مساهمة المستفيد منه في منع أو إزالة أو تخفيض درجة التلوث مرتفعة والعكس صحيح.

المراجع

- أحمد الفرج (١٩٩٧): " البيئة الداء والدواء " (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)
سعيد عبدالمنعم محمد (٢٠١٣): " دراسات في المحاسبة الضريبية " (القاهرة: بدون ناشر)
سعيد عبدالمنعم محمد (٢٠٠٩): " النظام الضريبي البريطاني " (القاهرة: بدون ناشر)
رمضان صديق محمد (١٩٩٣): " النظام الضريبي للاستثمارات البترولية والتعدينية " (القاهرة: دار النهضة العربية).
ماجد عبدالله المنيف (٢٠٠٦): " الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية"، (الأردن، بدون ناشر)
محمد عبد العزيز خليفة (٢٠١٤): " النظم الضريبية المقارنة " (القاهرة: بدون ناشر)
حسين عبدالله، (١٩٩٢): الحماية القانونية للبيئة في مصر، الواقع ومنهج الإصلاح، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
طلعت عبدالعظيم متولي (٢٠٠١): " البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية: فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة تلوث البيئة"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠١
عبدالمنعم بن إبراهيم العبد المنعم، د. محمد حلمي محمد (٢٠٠٢): " الحوافز الضريبية لمكافحة تلوث البيئة مع تصور مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد السادس، العدد الأول.

عز الدين إبراهيم (١٩٩٣): "الضريبة على الكربون وحماية البيئة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني

محمد عباس بدوي (١٩٩٣): "أثر استخدام مسموحات الإهلاك كحافز ضريبي على الأهداف الوظيفية للمحاسبة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني.

نادية راضى عبدالحليم (١٩٩٢): "دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية في القوانين المصرية على مناخ الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، العدد التاسع.

بهي حمود حسن (٢٠٠٨): "أثر الإتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي" مجلة العلوم الاقتصادية- جامعة البصرة، العدد (٢٢) المجلد السادس.

PROPOSED FRAMEWORK FOR TAX INCENTIVES IN THE OIL SECTOR FROM AN ENVIRONMENTAL PERSPECTIVE

[18]

Mohamed, S. A.⁽¹⁾; Abdel Basset, W. F.⁽¹⁾ and Abdeaziz, A. M.⁽²⁾

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University

ABSTRACT

Tax system's role as part of the established environmental policy is almost non-existent in Egypt, where tax measures applied only to grant an exemption for machines and new equipment imported from the customs tax or allowing in some cases to deduct depreciation of high value of new machinery and equipment from a bowl of income tax on certain conditions and restrictions . It did not impose any tax rate of tax on high-polluting products to the environment or to grant any tax advantages on environment-friendly products.

The research has addressed the role of tax exemptions in the policy of preserving the environment, Can the policy of tax incentives positive

preservation of the environment, as well as to identify the role of tax incentives in the negative environmental conservation.

The most important results:

1. The tax legislation has an important role in protecting the environment.
2. Accelerated depreciation of the best tax incentives that should be on the tax legislator introduced in the fight against pollution.
3. The tax exemption exact duration of certain tax incentives more effective.

The main recommendations of the research:

1. activate and rationalization of tax incentives policy in the tax laws to take into account the environmental dimension is desirable.
2. oblige industrial facilities attach a certified environmental report from the EEAA with tax approval.